

## الدرس الرابع والثلاثون من شرح متممة الأجرمية

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد،

فهذا إخوتي بارك الله فيكم المجلس الرابع والثلاثون من مجالس شرح المتممة الأجرمية للخطاب رحمه

الله تعالى..

اليوم إن شاء الله تعالى نتحدث عن بابٍ جديدٍ من أبواب المتصوبات، وهو الباب الأخير منه في هذا، طبعاً يبقى التوابع؛ فهبي تردد بين المفروعات والمنصوبات والمخصوصات، لذلك أَجَلَّها المؤلف رحمه الله، لكن اليوم سيتّهي من الأبواب المختصّة بالمنصوبات، باب اليوم هو «باب المستثنى».

هذا الباب أخذناه بشكل جيد في الأجرمية، ولكن لا شك أن هنا سيتوسع المؤلف ويزيد أشياء على ما لم يذكره في الأجرمية، في الأجرمية ذكرنا أن أدوات الاستثناء سِت، في هذا الباب سيُزاد اثنتان.. أداتان اثنتان على ما أخذناه كما سندّر.

وأسألكم في هذا المجلس عن المستثنى بـ«إلا»، وإن بقي معنا وقت لعلنا نكمل بقية الدرس، أي بقية الأدوات، وإن لم يتبق معنا وقتٌ نرجئ ذلك إلى مجلسٍ آخر إن شاء الله تعالى.

قال المؤلف رحمه الله: «باب المستثنى»، ما هو المستثنى؟ المستثنى هو المذكور بعد «إلا» أو إحدى أخواتها، مخالفًا لما قبلها نفيًا وإثباتًا، باختصار: الجملة التي فيها الاستثناء يكون فيها مستثنى ويكون فيها أدلة استثناء لربما يكون فيها المستثنى منه.

المستثنى منه قد يكون في بعض الأحيان مذكورةً وفي بعض الأحيان يكون مفروغًا، أي غير مذكور، هذا الذي يسمى بالتام والناقص، الاستثناء التام أو الجملة التي فيها استثناء تام هو الذي ذُكر فيه المستثنى منه والمُستثنى وأدلة الاستثناء، أدلة الاستثناء عرفناها؛ هي: «إلا» أو إحدى أخواتها كما سندّر.

من هو المستثنى؟ أو ما هو المستثنى؟ وما هو المستثنى منه؟ تأتي الجملة تذكر جنساً معيناً أو نوعاً معيناً ثم نخرج منه بعض الكلام أو بعض الأنواع أو بعض الأفراد، هذا المخرج منه هو المستثنى، والذي

بقي هو المستثنى منه، كأن الباقي هو الأصل العام فآخرنا منه بعض العام.

إذاً باب المستثنى، مثال ذلك: «قام القوم إلا زيداً»، المستثنى «زيد» هو الذي لم يقم، المستثنى منه.. من هم الذين استثنينا منهم زيداً؟ «ال القوم»، إذاً «ال القوم» مستثنى منه بأداة الاستثناء «إلا».

إذاً هذا هو الاستثناء، المستثنى كما ذكرنا قبل قليل أو في بداية هذا هو المذكور بعد «إلا» أو إحدى أخواتها، طيب لماذا يذكر؟ مخالفًا لما قبل الأداة، مخالفًا بنفي أو بإثبات، قال: «**مخالفًا لما قبلها نفيًا أو إثباتها**»، والقائل هو الفاكهي في شرحه المتممة الآجرمية.

الفاكهي له شرح في متممة الآجرمية معروف بـ«شرح الفاكهي»، ولكن كما ذكرنا في بداية الدروس أن أفضل شرح - حقيقة - للمتممة الآجرمية هو الذي بين أيدينا - الكواكب الدرية للأهدل - فحيث أنه جمع عدة شروح للآجرمية وغيرها وله توسعات طيبة حقيقة، فيعني لا تحتاج إلى أن تأتي بشرح جديد إلا إذا أردت أن تأتي باختصار أو بغير ذلك.

إذاً عرفنا ما هو المستثنى؟ ما هو المستثنى منه؟ وأداة الاستثناء.

طبعاً هنالك - إيش بدي أحكي...؟ - أية نعم هنالك تعاريفات أخرى لهذا لكن صراحة ما في داعي ندخل فيها، لكن أذكر فائدة سيدرها المؤلف بعد قليل لكن أنا أحب أن أذكرها في هذا الوقت أفضل: أن الاستثناء قد يكون استثناءً مُتَصِّلًا وقد يكون استثناءً منقطعاً، هذه فائدة مهمة وهذه حقيقة من مباحث أصول الفقه، نستفيد منها كثيراً؛ الاستثناء المُتَصِّل والاستثناء المنقطع.

فالاستثناء المُتَصِّل هو الذي يكون المستثنى بعضاً من المستثنى منه.. من جنسه، كأن تقول مثلاً: «قام القوم إلا زيداً»، فـ«زيد» هو فرد من أفراد جنس القوم، لكن الاستثناء المنقطع هو الذي يكون فيه المستثنى ليس بعضاً من جنس أو من أفراد المستثنى منه، كأن تأتي بقوله تعالى: **{فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ}** [الحجر: ٣١، ٣٠]. أليس كذلك؟

هذا في هذه الآية نستفيد الاستثناء المنقطع أن إبليس ليس من جنس الملائكة، فيسمى: «استثناء

منقطعاً»، وبالتالي إذا أشكل أو أورد عليك أحدهم شبهة يقول لك أن إبليس من الملائكة بدلالة آية: **{فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ \* إِلَّا إِبْلِيسَ}**، فيقول لك: **{إِلَّا إِبْلِيسَ}** يعني هو منهم لكنه لم يسجد، فماذا تقول له؟ قل له: أن هذا الاستثناء يسمى عند العلماء «استثناء منقطعاً»، بحيث أن **المُسْتَثْنَى** ليس فرداً من جنس **المُسْتَثْنَى**، وهذا وارد جداً؛ فإبليس من الجن، هذا من حيث الناحية اللغوية وهذا متفق عليه.

ومع ذلك قل له: نرد عليك بالآية التي في سورة الكهف: **{إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ}** [الكهف: ٥٠]، وحقيقة أنا يعني قبل أيام أحد الناس يعني يناقشني في هذه المسألة، رجل كبير حقيقة لكن كأنه جادل صراحة؛ هو يقول لي: هو من أولئك. قلت له: وهو من الجن، فذكرت له أنه يعني من الجن فأخذ يراوغ، قلت لك: الآية في سورة الكهف واضحة؛ **{إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ}**، فانتهى يعني انتهى الأمر، ما تناقش بهذا أكثر من ذلك، لا داعي.

على كل حال، قال المؤلف رحمه الله: **«وأدوات الاستثناء ثنائية»**، كنا نعرف أن أدوات الاستثناء ستة، لكن زادت عندنا اثنتان، قال: **« ثنائية»**، ما هي أدوات الاستثناء؟ قال: **«حرف باتفاق.. واسمان باتفاق»**، إيش هذا؟ **«حرف باتفاق وهو إلّا»**، **«إلّا»** المعروف، وهذا حرف عند جميع النحاة.. حرف استثناء لا محل له من الإعراب.

**«واسمان باتفاق وهما: غير وسوى بلغاتها، فإنه يقال فيه: سوئي كـرضي وسوئي كـهدى وسواء كـبناء»**، على كل حال بأي اللغات قرأتها بهما اسمان باتفاق، قال: **«وفعلان باتفاق وهما ليس ولا يكون»**، هذان الفعلان الجديدان علينا.

**«ليس»** إذا استُخدمت أداة استثناء، لها كلام عند العلماء، نحن نعرف **«ليس»** أنها من أخوات **«كان»**، فكيف صارت عندنا هنا؟ وهل فعلاً باتفاق أن **«ليس»** فعل؟ ليس كذلك.. الأمر ليس فيه اتفاق لكن المشهور عند النحويين كذلك أنها فعل وهذا ما رجحه ابن هشام في قطر الندى وعليه جمهور النحاة.

وكذلك «لا يكون»، هذا من أدوات الاستثناء، وهذا فعل، يقول «**باتفاق**»، والأمر ليس فيه اتفاق لكن الأشهر.

قال: «**ومتردّ** بين الفعلية والحرفية وهو: **حَلَّ عَدَا وَحَاشَا، وَيُقَالُ فِيهَا**»، أي الأخيرة هذه «**حَاشَا**» يقال فيها: «**حَاشَ وَحَشَّى**»، يعني ثلاث ذكر المؤلف: «**حَاشَا**» بزيادة الألفين، و«**حَاشَ**» بحذف الألف الأخيرة، و«**حَشَّى**» بحذف الألف الأولى، وهناك لغة رابعة لم يذكرها المؤلف بتسكين الشين: «**حَاشْ**».

وهذه الأربع لغات قرئت في القرآن الكريم بالأربع لغات في قول النساء في سورة يوسف: **{حَاشَ اللَّهُ}** [يوسف: ٣١]، قرئت: **{حَاشَا اللَّهُ}**، قرئت: **{حَاشَ اللَّهُ}** وهذا الأشهر، وقرئت: **{حَشَّى اللَّهُ}**، وقرئت: **{حَاشْ}**، لكن لالتقاء الساكنين حُرّكت: **{حَاشَ اللَّهُ}** ليست من باب أنها قراءة: **{حَاشَ}** ولكن من باب التقاء الساكنين لغة رابعة.

هذه متعددة: «**حَلَّا**» و«**عَدَّا**» و«**حَاشَا**»، متعددة بني الفعلية والحرفية؛ فهناك «**حَلَّا**» هي تستعمل فعلاً تارة وحرفاً تارة عند جميع النحاة، و«**عَدَّا**» فيها خلاف؛ بعضهم يستعملها دائماً فعلاً وبعضهم دائماً يستعملهم دائماً حرفاً، و«**حَاشَا**» كذلك فيها أيضاً خلاف بين البصريين والковيين، هذا معنى قول المؤلف: «**ومتردّ**»، أي القول فيها بين الفعلية والحرفية، «**حَلَّا**» و«**عَدَّا**» و«**حَاشَا**».

إذاً عندنا ثمانية حروف أو ثمانية أدوات، وهناك قال: «**أَدَوَاتٍ**»، ما قال «**حروف**» ولا قال «**أفعال**» ولا قال «**أسماء**» لأن الأمر فيه فوارق، فقال «**أَدَوَاتٍ**»: «**إِلَّا**» و«**غَيْر**» و«**سُوِّي**» و«**لَيْس**» و«**لَا يَكُون**» و«**حَلَّا**» و«**عَدَّا**» و«**حَاشَا**»، هذه الثمانية، منها ما هو حرف باتفاق، ومنها ما هو اسم باتفاق، ومنها ما هو فعل يقول «**باتفاق**» والأمر ليس فيه اتفاق، ومنه ما هو متعدد بين الفعلية والحرفية.

اليوم ستكلم.. والظاهر أننا لن نتكلّم إلّا عن أداة الاستثناء الحرفية «**إِلَّا**»، قال المؤلف رحمه الله: «**فَالْمُسْتَنْتَنِي بِهِ إِلَّا يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامًا مَوْجَبًا**»، و«**الْتَام**» هو ما ذكر فيه المستنenti منه، و«**الْمَوْجَب**» هو الذي لم يَتَقَدَّمْ عليه نفيٌ ولا شبهه.

الكلام التام الموجب، في الاستثناء قد يكون الكلام تاماً موجباً، وقد يكون الكلام تاماً ناقصاً، وقد يكون الكلام ... إيش.. كيف تاماً ناقصاً؟ هذا تناقض، قد يكون الكلام تاماً موجباً، وقد يكون الكلام تاماً منفياً، وقد يكون الكلام ناقصاً، ثلاثة.. عندنا ثلاثة أحوال:

الحال الأول: إذا كان في الاستثناء الكلام تاماً موجباً.

الحال الثاني: إذا كان تاماً منفياً.

الثالث: إذا كان ناقصاً ( تستطيع أن تقول: إذا كان مفرغاً)، منهم من يقول: ناقص، ومنهم من يقول: مفرغ.

ما هي الثلاثة هذه؟ الكلام التام الموجب.. «الكلام التام» هو الذي ذُكر فيه المستثنى منه، « جاء القوم إِلَّا زِيداً»، «القوم» هذا المستثنى منه، طالما أن كلمة «ال القوم» أي المستثنى منه موجودة إذاً هذا الكلام تام، «الموجب» هو الذي لا يَتَقَدَّمُ على المستثنى منه نفيٌ ولا شبهه، «نفيٌ» يعني ينفي الفعل.. «ما قام» مثلاً، هذا نفي، «أو شبهه».. شبه النفي ما هو؟ النهي أو الاستفهام.

سنذكر أمثلة.. أو سأستعجل هذا وأذكرها الآن، كقوله تعالى: **{وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ}** [هود: ٧٤]، هذه **{وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ}** هذا نفي.. هذا فيه نفي، فهذا يقال فيه: تام منفي، تام لأنه مذكور فيه المستثنى منه وهو «أحد»، ومنفي لأنه يوجد نفي.

طبعاً هنا **{يَلْتَفِتُ}** هذا نهي عفواً، طبعاً من حيث شبه النهي أو الاستفهام كقوله تعالى: **{قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ}** [الحجر: ٥٦]، **{وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ}** سؤال، وهذا سؤال استنكارى يستنكر إبراهيم عليه الصلاة والسلام لما قالت له الملائكة: **{فَلَا تَكُنْ مِنَ الْقَانِطِينَ}** [الحجر: ٥٥]، هكذا الآية، أظن هذا ما ذكره، نعم، فقال: **{وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ}**، الشاهد هنا: **{وَمَنْ يَقْنَطُ}**. لاحظ هنا: هذا فيه شبه النفي وهو الاستفهام.

على كل حال «الكلام التام» إذا ذُكر المستثنى منه، «الموجب» إذا لم يَتَقَدَّمُ على المستثنى منه أو

على الاستثناء نهيٌ أو شبهه، «المنفي» إذا تقدَّم نفيٌ أو شبهه، يكون الكلام تاماً منفيًّا، «ما جاء القوم إلَّا زيداً».. «ما جاء القوم إلَّا زيد» كما سنتكلم.

الحالة الثالثة أن يكون الكلام ناقصاً، و«الناقص» لا يكون إلَّا منفيًّا، يعني قلنا في الكلام التام قد يكون موجباً وقد يكون منفيًّا، موجباً بحث لا يتقدَّم نفيٌ أو شبهه، منفي بحث يكون الكلام تاماً تقدَّم عليه نفيٌ أو شبهه.

أما الحال الثالث وهو الكلام الناقص أو الكلام المفَرَّغ فهذا لا يكون إلَّا منفيًّا، يعني لا يوجد... تقول مثلاً: «ما قام..»، طبعاً إيّش يعني ناقص؟ لم يُذكَر المُسْتَثنَى، «ما قام إلَّا زيد»، لاحظ: لا يوجد المُسْتَثنَى منه، ولا حظ أنه لابد أن يكون منفيًّا بنفيٍ أو شبهه، «ما قام إلَّا زيد»، «لا يلتفت إلَّا أحمد»، نهي: «لا يلتفت إلَّا أحمد»، «من يأتي إلَّا فلان؟». أليس كذلك؟

الشاهد أن الناقص هذا لابد أن يكون دائماً منفيًّا، لا يجوز أن تقول ناقص ومحظوظ في آن واحد، تقول: «قام إلَّا زيد»، هذا كلام لا يوجد في... هذا الكلام ليس ب صحيح.

هذه الثلاثة أحوال: حال تامٌ موجب، حال تامٌ منفيٌ، وحال ثالث ناقصٌ (مفَرَّغ)، لماذا ذكرت هذه الثلاث حالات؟ لأن لكل حالة إعراب.

قال المؤلف رحمه الله: «فالْمُسْتَثنَى بِإِلَّا يُنْصَب»،

متى؟ «إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامًا مَوْجِبًا، وَالْتَّامُ: هُوَ مَا ذُكِرَ فِيهِ الْمُسْتَثنَى مِنْهُ، وَالْمَوْجِبُ هُوَ: الَّذِي لَمْ يَتَقدَّمْ عَلَيْهِ نَفِيٌّ وَلَا شَبَهَ»، واضح؟ «نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: فَشَرِبُوا مِنْهُ...»، تام؟

{شَرِبُوا مِنْهُ}، طبعاً تام تقول: طيب ما هو التام من حيث المعنى؟ أنا ذكرت المثال، هو الذي ذُكر فيه المُسْتَثنَى منه، وأيضاً الذي يستغني عن «إِلَّا» وما بعدها، استغني عنها، لو قلت: {فَشَرِبُوا مِنْهُ} الكلام تام. أليس كذلك؟ طيب.

«نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا}»،

أداة الاستثناء «إلا»، المستثنى «قليلًا»، التام أو المستثنى منه «فشربوا منه هم»، فهذا كلام تامٌ موجب، يعرب بالنصب، تقول: «فشربوا» الفاء عطف، «شربوا» فعلٌ وفاعل، «منه» متعلقٌ بما قبله، «إلا» أداة الاستثناء لا محل لها من الإعراب، «قليلًا» منصوبٌ على الاستثناء، هكذا تُعرب، إذاً إذاً كان الكلام تاماً موجباً فالمستثنى يعرب منصوباً على الاستثناء.

قال رحمه الله: «وكقولك: قام القوم إلا زيداً»،

«زيداً» منصوب على الاستثناء، «خرج الناس إلا عمرًا»، «عمرًا» منصوب على الاستثناء، قال رحمها الله: «سواء كان الاستثناء مُتَّصلًا كما مثّلنا أو منقطعاً»، المُتَّصل والمنفصل، ذكرنا ما هو المُتَّصل وما هو المنفصل، «المُتَّصل» هو الذي يكون المستثنى بعض المستثنى منه، و«المنقطع» هو الذي لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه.

المُتَّصل: «قام القوم إلا زيداً»، فإنه «زيداً» هو بعض المستثنى منه.. من «ال القوم»، والمنقطع قال: «نحو: قام القوم إلا حماراً». هل الحمار من القوم؟ لا، هذا استثناءً منقطع.

وبعضهم قال: هذا فيه حذف؛ «قام القوم لكن حماراً لم يقم»، يقولون: هذه «إلا» تأتي بدلاً، أي يعني تستطيع أن تقول: احذف «إلا» وضع «لكن» الاستدراكية؛ «قام القوم لكن حماراً لم يقم».

الشاهد هنا أو الذي نريده هنا أنه في كلا الحالتين، سواء كان الاستثناء مُتَّصلًا أو منقطعاً فإن الكلام إذا كان تاماً موجباً، فإن المستثنى يُنصب على الاستثناء، هذا من حيث الجواز لكن هنالك أفضلية، سيدرك أظن المؤلف بعد قليل.

قال: «وإن كان الكلام تاماً»،

أي مستغنٍ عن المستثنى وذكر المستثنى منه،

«وإن كان الكلام تاماً غير موجب»، أي منفيٍ

قال: «جاز في المستثنى البدل والنصب على الاستثناء»، على الأمرين؛ تستطيع أن تقول – إذاً كان

الكلام تماماً منفياً - تستطيع أن تقول: منصوب على الاستثناء، هذا المستثنى، أو تستطيع أن تقول: بدل.. تعریه بدل.

«البدل»، سندك - وهذا أخذناه في الآجرمية - يتبع المبدل منه في إعرابه؛ إذا كان مرفوعاً يُرفع.. إذا كان منصوباً يُنصب، وإذا كان مجروراً يُجْرِي، وكأنك تقول: لا يوجد: إلّا، وأعربها على ما قبلها وانظر إلى المستثنى منه، فإذا كان المستثنى منه مرفوعاً فقل: المستثنى مرفوع، وإذا كان منصوباً انصب، وإذا كان مجروراً جُر الكلام. أليس كذلك؟ طيب.

هذا إذا أردت أن تعریه على البدل، أما إذا أردت أن تختصر على نفسك وتعریه كما ذكرنا في التام الموجب تقول: المستثنى هو منصوب على الاستثناء وانتهينا، إذا وجدت في كلام بعضهم هذا فلا تخطئه وإذا وجدت الآخر فقل: كلامك صحيح.

قال: «وإن كان الكلام تماماً غير موجب جاز في المستثنى البدل»، يعني إذا كان مثلاً قلنا: «ما قام إلا...» هل نعرب: «إذا زيداً» أم «زيد»؟ إذا أعربناها «زيداً» صحيح.. مستثنى منصوب على الاستثناء، وتستطيع أن تقول: «زيد».. «ما قام القوم إلا زيد»، هذا تام منفي، تقول: «زيد» بدل مرفوع من القوم. أليس كذلك؟ طيب.

طيب، ما هو الأرجح؟ قال: «جاز» لكن ما هو الأرجح؟

قال: «والأرجح في المُتَّصل البدل»، يعني في المنفصل أو المنقطع: النصب على الاستثناء، ويجوز الأمران، قال المؤلف رحمه الله: «والأرجح في المُتَّصل البدل، أي المستثنى بدلًا من المستثنى منه فيتبعه في إعرابه، نحو قوله تعالى: {مَا فَعَلُوهُ إلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ} [النساء: ٦٦]، «قليل» هذه بدل من ماذا؟ من الضمير المُتَّصل المرفوع في محل رفع الفاعل {فَعَلُوهُ إلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ}. أليس كذلك؟

قال: «والمراد بشبه النفي»، التي تكلمنا عنها قبل قليل، هو أن يكون نفي أو استفهام، قال: «والمراد بشبه النفي النفي، نحو: {وَلَا يَلْتَقِي مِنْكُمْ أَحَدٌ إلَّا امْرَأَتَكَ} [هود: ٨١]، «ولا» الواو عاطفة، «لا»

حرف نهي، «يلتفت» مجزوم بالسكون، «منكم» متعلق به، «أحد» فاعل مرفوع، «إلا» أداة استثناء، «امرأتك» مستثنى.. هذا المستثنى. وما إعرابه؟ تستطيع أن تعرّيه على النصب تقول: منصوب على الاستثناء كما أعرّبه هنا: **{ولَا يلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتِكَ}**، هذا الكلام تامٌ منفيٌ، فـ«امرأتك» يجوز فيها الوجهان.

قال: **«والاستفهام»**، أي شبه النفي، إما أن يكون نهيًّا أو استفهام، المنفي إما أن يكون نفيًّا: «ما قام أحد إلا فلان»، والنهي كما ذكر قليل: **{ولَا يلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتِكَ}**، أو «إلا فلان»، والاستفهام قال: **«نحو: {فَالَّذِي أَنْتَ مِنْهُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّكَ إِلَّا الضَّالُّونَ}** [الحجر: ٥٦].

طبعاً أنا سكت أبحث عن شيء، الآن **«الضاللون»** هذا جاء على الرفع بالواو لأنه جمع مذكر سالم، وجاء بدلاً من الفاعل المستتر؛ **«ومن يقتنط هو من رحمة ربِّه إِلَّا الضاللون»**، الشاهد أنه أعرّب التام المنفي على الوجهين؛ على البدلية أو على النصب على الاستثناء.

قال: **«والنصب في المستثنى المتعلق عربيًّا جيد»**، يعني إذا المستثنى متعلقاً بحيث يكون جزءاً أو بعضاً من المستثنى منه فالأرجح أن يعرب على ماذا؟ أن يعرب على البدلية مع جواز النصب، يقول: **«والنصب في المستثنى»**، يعني إذا أعرّته على النصب، قال: **«والنصب في المستثنى المتعلق عربيًّا جيد»**، يعني هذا جيد.. ليس الأمر مستهجنأً أو شاذأً، بل هذا جيد ومقرؤء.

قال: **«وقرئ به في السبع»**، أي في السبع قراءات، **«في: قَلِيلًا وامْرَأَتَكَ»**، طبعاً: **{فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا}** [البقرة: ٢٤٩]، و **{فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا}** على النصب على الاستثناء، وكذلك: **{ولَا يلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتِكَ}** [هود: ٨١]، منصوبة على الاستثناء.

قال: **«وإنْ كانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعًا»**، ما هو الأولى: النصب أم البدلية؟ قال: **«فالحجازيون يوجّبون النصب نحو: {مَا هُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ}** [النساء: ١٥٧]، **«اتِّبَاعٌ»** هذا منصوب على الاستثناء، وهو مضارف وـ«الظن» مضارف إليه، **«وَتَمِيمٌ يَرْجُحُونَ إِتْبَاعَ نَحْوِهِ** ما قام القوم إِلَّا حماراً **وإِلَّا حَمَّاراً**». واضح؟ يعني يجعلونه على البدلية.

قال: «**وإن كان الكلام ناقصاً**»، هذا الحال الثاني، طبعاً انتهينا لهذا من الحال الثاني – التام المنفي – تستطيع أن تعربه باختصار على الاستثناء على النصب أو بدل، بدل من **المُسْتَثْنَى** منه، تام منفي، الحال الأول: التام الموجب يكون منصوب على الاستثناء، الحال الثالث: الناقص المفرغ، يعني **المُسْتَثْنَى** منه غير مذكور، وهذا دائماً يكون منفياً بنفيٍ أو بشبهه.

ما إعرابه؟ إعراب من؟ إعراب **المُسْتَثْنَى**، أي الذي بعد «**إلا**»، وكلامنا عن الذي بعد «**إلا**» أداة الاستثناء «**إلا**»، قال: «**وإن كان الكلام ناقصاً**»، ما هو الناقص؟ قال: «**وهو الذي لم يذكر فيه المُسْتَثْنَى** منه ويسمى استثناء مفرغاً، **كان المُسْتَثْنَى على حسب العوامل**»، يعني باختصار احذف «**إلا**» وأعرب الكلام، فلربما يأتيك مرفوعاً إذا كان فاعلاً **المُسْتَثْنَى**، أو مفعولاً به يكون منصوباً، ولعله مجروراً بحرف جر، حسب العوامل.

قال: «**فيعطي ما يستحقه لو لم توجد إلا**». واضح؟ كأنه لا يوجد «**إلا**»، تخيل.. احذف «**إلا**». متى؟ في حال **الكلام الناقص**.. الاستثناء المفرغ، «**وشرطه كون الكلام غير إيجاب**». ماذا يعني بهذا؟ يعني دائماً يكون منفياً، دائماً **الناقص** هذا.. الاستثناء المفرغ دائماً يكون منفياً، لا تقل: «**رأيت إلا حماراً**» أو «**إلا حمار**».. إلى آخره، هذه ما ينفع؛ لابد أن تبني؛ «**ما رأيت إلا حماراً**».

قال: «**نحو: ما قام إلا زيد، وما رأيت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد**»، لاحظ «**زيد**» هنا في الأولى مرفوعة على أنه فاعل، والثانية منصوبة على أنه مفعول به، والثالثة مجرورة بحرف الجر.

قال: «**وَكَوْلَهُ تَعَالَى: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ}**» [عمران: ٤٤]، خبر، «**{وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقِّ**» [النساء: ١٧١]، مفعول به منصوب، «**{وَلَا تُخَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**» [العنكبوت: ٤٦]، **{بِالَّتِي هِيَ أَحْسَن}** كل هذه مجرورة. واضح؟ هذا الحالات الثلاث.

نتوقف عند هذا القدر، ونكملاً إن شاء الله تعالى بقية أدوات الاستثناء في الدرس القادم، أخذنا اليوم أن **المُسْتَثْنَى** هو... (٣٣:٣٠) في الاستثناء، سبحان الله! طيب، تضحك أنت. هو المذكور بعد «**إلا**» أو إحدى أخواتها مخالفًا لما قبلها نفياً أو إثباتها.

وقلنا أن الاستثناء يكون على ثلاثة أحوال: إما أن يكون الكلام تماماً موجباً، أو تماماً منفياً، أو يكون الاستثناء مفرغاً (أو ناقصاً)، إذا كان الكلام تماماً موجباً فإن المُسْتَثنَى يعرب بالنصب على الاستثناء.. منصوب على الاستثناء، إذا كان تماماً منفياً فيجوز البدل ويجوز النصب على الاستثناء، وإذا كان الكلام مفرغاً أو الاستثناء ناقصاً مفرغاً فإنه يعرب على حساب العوامل كأنك حذفت «إلا»، انتهينا من هذا الدرس.

والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وسبحانك اللهم وبحمدك.. نشهد أن لا إله إلا أنت.. نستغفك ونتوب إليك، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.